



الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : عـ54دد
تاريخ القرار: 13 مارس 2014

ق ر ا ر

بتاريخ 13 مارس 2014، أصدر نائب رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار عـ54دد في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الإتصالات بين:

المدعى : شركة
في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره الاجتماعي

من جهة

المدعى عليها : شركة
في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي



من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عـ01دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون عـ46دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون عـ01دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبقانون عـ10دد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الإطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عدد 53 لسنة 2014 المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الإطلاع على المبادئ التوجيهية المتعلقة بترويج عروض الخدمات بالتفصيل من طرف مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات والصادرة بمقتضى قرار الهيئة عدد 15 المؤرخ في 14 أفريل 2011 المنقح بالقرار عدد 159 الصادر بتاريخ 20 ديسمبر 2012.

وبعد الإطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة بتاريخ 11 مارس 2014 والمتضمن طلبها اتخاذ تدابير وقائية تقضي بالتدخل الفوري للنظر في الممارسات غير المشروعة والإذن بإيقاف العرض 200% bonus الذي أقدمت على ترويجه لفائدة حرفائها من 6 مارس إلى 13 مارس 2014.

من حيث الشكل:

حيث إستوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الإتصالات وإتجه قبوله من هذه الناحية.

من حيث الأصل:

حيث إتضح من المطلب ومن بقية مظروفات الملف أن شركة كانت قد تقدمت بتاريخ 11 مارس 2014 بعريضة دعوى إلى الهيئة الوطنية للاتصالات ضد شركة "تونيزيانا" سجلت بدفاتها تحت عدد 100 وتضمنت طلب تدخل الهيئة لقول ما يقتضيه القانون في خصوص العرض الترويجي 200% bonus الذي قامت المدعى عليها بتسويقه عن طريق الإرساليات القصيرة خلال الفترة الممتدة من 6 إلى 13 مارس 2014 وتطبيق مقتضيات الفصل 74 (مطلة 3 جديدة) من مجلة الاتصالات .

وحيث وإعمالا منها لمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت "أورنج تونس" تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من تمادي خصيمتها في استغلال مركز الهيمنة الذي تحتله في سوق الهاتف الجوال من خلال ترويجها لعرض تجاري عن طريق الإرساليات القصيرة التي توجهها لحرفائها أصحاب الخطوط غير المفعلة لإشعارهم بتمتعهم بعرض تحفيزي تمكنهم بموجبه، خلال الفترة الممتدة من 6 إلى 13 مارس 2014، برصيد إضافي بقيمة 200% عن كل عملية شحن بقيمة 5 دینارات أو أكثر مشككة في حصول خصيمتها على موافقة الهيئة على هذا العرض ومؤكدة مخالفته لقواعد المنافسة النزيهة وللمبادئ التوجيهية المنظمة للعروض التجارية.

وحيث قدمت المدعية تأييدا لدعواها نسخة مطابقة للأصل من محضر معاينة عدد 138778 محرر بواسطة عدل التنفيذ الأستاذ ، بتاريخ 07 مارس 2014، تضمن نص الإرسالية القصيرة التي وجهتها المدعى عليها لأحد حرفائها لإشعاره بالعرض موضوع النزاع.

وحيث إنتهت العارضة إلى طلب تعهد الهيئة فوراً للنظر في إنهاء الممارسات غير المشروعة والإذن بإيقاف ترويج العرض المذكور.

في مدى وجاهة الطلبات:

حيث ثبت من محضر المعاينة سند الدعوى، أن مشغل الشبكة العمومية للاتصالات أقدم فعلا على تسويق العرض الترويجي موضوع الدعوى بتعمده توجيه إرسالية قصيرة إلى أحد حرفائه لإشعاره بإمكانية تمتعه، عند إعادة تشغيل خطه الهاتفي، برصيد إضافي بقيمة 200% عن أول عملية شحن بقيمة 5 دنانير أو أكثر بسقف قدره 20 ديناراً وذلك خلال الفترة الممتدة من 6 مارس إلى 13 مارس 2014.

وحيث اتضح بالرجوع إلى دائرة المناقصة ومراقبة عروض التفصيل بالهيئة، أن هذه الأخيرة لم تتلق من قبل المشغل أي مشروع عرض يحمل نفس المواصفات والخصائص التجارية للعرض الترويجي موضوع النزاع كيفما تم التطرق إليها أعلاه وفق ما نصت عليه أحكام الفصل 3(أ) من الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008.

وحيث أن عدم عرض مشروع العرض الترويجي المذكور على المصالح المختصة بالهيئة لدراسته وتعمد المدعى عليها ترويجه دون إعلامها حال دون التأكد من مدى مطابقته لقواعد المناقصة النزوية وللمبادئ التوجيهية التي أقرتها الهيئة لتنظيم ترويج العروض التجارية.

وحيث أن تضمين العرض التجاري موضوع الدعوى لتحفيزات هامة لها تأثير مباشر على معدل التعريفات الذي سبق ضبطه من الهيئة لضمان حد أدنى من المنافسة النزوية بين المشغلين، من شأنه أن يلحق أضراراً بالعارضة بإعتبار ما يمكن أن يترتب عنه من تأثيرات سلبية على وضعيتها في السوق.

وحيث يستخلص مما سبق، أن طلب الرامي إلى الإذن بالإيقاف الفوري للعرض التجاري موضوع النزاع في إنتظار البت في أصل النزاع كان مؤسساً على معطيات قانونية وواقعية صحيحة وتعين الإستجابة له.

ولهذه الأسباب

وعملاً بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، نأذن نحن فيصل عجينة، نائب رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، بإيقاف ترويج المرض التحفيزي المتمثل في تمكين حرفاء تونيزيانا من التمتع عند إعادة تشغيل خطوطهم الهاتفية، برصيد إضافي بقيمة 200% عن كل أول عملية شحن بقيمة 5 دنانير أو أكثر بسقف قدره 20 ديناراً خلال الفترة الممتدة من 6 مارس إلى 13 مارس 2014، وذلك إلى حين البت في أصل النزاع موضوع القضية المنشورة أمام الهيئة تحت عدد 100-د.

نائب رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

فيصل عجينة

